



ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية

النسخة الرابعة ابريل ٥-٦ ابريل ٢٠١٢

تحت عنوان :

التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

ورقة بعنوان

المخاطر الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية
حاضراً ومستقبلاً

إعداد

د. خولة النوباني

الشرك المسؤل شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية

الأردن



محتويات العرض :

- ✓ تعريف المخاطر الشرعية.
- ✓ أسباب التعرض للمخاطر الشرعية.
- ✓ الأبعاد المستقبلية (للمنتجات المالية الإسلامية ومستقبل الابتكار في ظل المخاطر الشرعية المحتملة).
- ✓ المعايير الدولية الخاصة بالضوابط الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية .
- ✓ أساليب مقترحة للحد من المخاطر الشرعية.
- (توصيات ندوة " الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية " المنعقدة في عمان — الأردن)

تعريف المخاطر الشرعية :

المخاطر الشرعية هي احتمالية وقوع ما قد يؤدي إلى ضرر يمس بالناحية الشرعية من جانب التصرفات التنفيذية أو المنتجات أو العقود المرتبطة بالمنتجات المالية مما يؤدي إلى الأضرار بسمعة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

أسباب التعرض للمخاطر الشرعية :

- ✓ إنعدام المرجعية الموحدة والمركزية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد يؤدي إلى :
- ✓ إختلاف الفتاوى فيما يتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية وعقودها
- ✓ إختلاف في الإجراءات والآليات التنفيذية
- ✓ غياب الضوابط الموحدة فيما يتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ في حال تعدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتعدد الهيئات الشرعية اللامركزية فإن احتمالية التعرض للمخاطر الشرعية تزيد نظراً لأختلاف الإنتماءات الفقهية وتعدد المدارس
- ✓ غياب المنهجية التوجيهية في حال وجود تعدد للآراء الشرعية حول نفس الحالة.
- ✓ ضعف الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ ضعف تأهيل الكوادر في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ عدم الزامية المعايير الدولية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ صورية بعض العقود و انعدام المصادقية.
- ✓ التضارب بين القوانين و المحاكم المختصة وبين الرأي الشرعي في حال نشوء الخلافات.





- ✓ غياب الأثر القانوني الكامل للحكم الشرعي (الفتوى الشرعية) الملزم للمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ عدم وجود محاكم مختصة في البت في الخلافات الناتجة عن معاملات مالية إسلامية.

الأبعاد المستقبلية (المنتجات الآلية الإسلامية و مستقبل الابتكار في ظل المخاطر الشرعية المحتملة)

- ✓ يُتوقع أن يتضاعف حجم الموجودات للمؤسسات المالية الإسلامية سنة ٢٠١٥.
- ✓ الالتفاتة العالمية لاستحداث قوانين او انشاء مؤسسات مالية اسلامية او نوافذ تزايدت بعد الازمة المالية الاخيرة وذلك يحتم علينا النظر استشرافيا ومقاصدينا لاهمية ضبط المخاطر الشرعية من خلال الحوكمة و البعد المؤسساتي.
- ✓ تعدد الفتاوي حول منتج واحد وتعدد الممارسات يفتح الباب امام عدة تباينات تؤدي الي الاضرار بالمنتج المالي الاسلامي ومن ثم الصناعة ومصادقيتها، ويساهم في فتح باب التحايل غير المحمود.

المعايير الدولية الخاصة بالضوابط الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

- ✓ المبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (ديسمبر ٢٠٠٩).
- شملت البنود التالية :
- تعريف الضوابط الشرعية و نطاقه.
- الاسلوب العام لنظام الضوابط الشرعية
- ثم الملحقات وشملت :
- الإجراءات التشغيلية للهيئة الشرعية.
- الاخلاقيات والسلوكيات المهنية.
- الحد الأدنى من المهارات لاعضاء الهيئات الشرعية.

عرفت المبادئ الإرشادية المذكورة نظام الضوابط الشرعية بأنه النظام الذي يشير الى مجموعة من الترتيبات الموسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية





الإسلامية أن هنالك اشرافاً شرعياً فعالاً مستقلاً على كل وحدة من الهياكل والإجراءات لآلية اصدار الفتاوى (القرارات الشرعية) وورد في إيضاح ذلك أن على الهيئة الشرعية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التأكد من التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالفتاوى / القرارات الصادرة عن السلطة المركزية.

قامت شركة دراية للاستثمارات المالية الإسلامية ومقرها المملكة الأردنية الهاشمية بعقد ندوة متخصصة بعنوان "الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية" واستضافت متحدثين خبراء من دول للعمل على تحقيق اهداف منها :

- ✓ تسليط الضوء على قضية هامة تتعلق بسنام صناعة المال الإسلامي - الهيئات الشرعية.
- ✓ مناقشة أفضل الممارسات العالمية في ضوء المعطيات الواقعية وضمن أحداث التقرير.
- ✓ الخروج بالتوصيات المناسبة ورفعها الى المؤسسات العامة والخاصة المعنية .

توصيات ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية

تم اعتماد قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي رقم ١٧٧ (١٩/٣) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية و أهميتها ، شروطها، طريقة عملها كأساس لنقاش المجتمعين في جلسة العصف الذهني التابعة للندوة وتم الخروج بتوصيات أولية منها:

- ❖ أن يقوم مجمع الفقه الإسلامي الدولي بتشكيل لجنة شرعية فنية تتبثق عن المجمع؛ بحيث تقوم هذه اللجنة بتقديم توصياتها للمجمع فيما يتعلق بصيغ الإسلامية، وضوابط الهيئات الشرعية وأعمالها.
- ❖ أن تدعم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والندوات واللقاءات المتخصصة للجنة المنبثقة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- ❖ أن يستكتب مجمع الفقه الإسلامي الدولي الباحثين والتخصصيين لتقديم أبحاث متخصصة تدعم التوصيات السابقة.
- ❖ أن يتم تشكيل هيئة شرعية مركزية علي مستوى الدولة تعمل علي التنسيق مع اللجنة الشرعية الفنية فيما يتعلق بنطاق عملها.
- ❖ أن تكون القرارات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولية فيما يتعلق بالبعد الشرعي لعمل المؤسسات المالية الإسلامية مرجعا رئيساً للهيئات الشرعية المركزية في كل دولة.





- ❖ أن يصدر علي مستوى الرقابة الشرعية المركزية في كل دولة تشريع / قانون / تعليمات وأنظمة تضبط عمل هيئات الرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية علي مستوى الدولة.
- ❖ أن يتم تعيين مدقق شرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بحيث يرتبط فنيا بالهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة إداريا بمجلس الادارة علي أن يقدم تقريراً فنيا للهيئة الشرعية علي مستوى المسؤولية والإفصاح والشفافية.

شكراً لاستماعكم

لمزيد من المعلومات يرجى عدم التردد بالاتصال علي العنوان التالي:

د. خولة النوباني - الشريك المسؤول.

هاتف: +٩٦٢٦٥٥١٥٠٣٨ ، فرعي: ٣٦

فاكس: +٩٦٢٦٥٥٣٨٦١٨

البريد الإلكتروني: Kalnobani@dirayah.com

وادي صقرة، عمارة الميراد، الطابق الثاني ، شارع الشريف ناصرين جميل ، صندوق بريد ١٢١٩، عمان ١١١٨، الأردن.

www.dirayah.com

